REVUE DES SCIENCES COMMERCIALES Numéro Spécial 02, 2017
ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

الاقتصاد غير المنظم وأثره على التنمية المستدامة بالجزائر

د. ولد عابد عمر ، أستاذ محاضر قسم ب ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

د. بن لحسن معمر، استاذ محاضر قسم ب، جامعة الجزائر 1

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الاقتصاد غير المنظم على التنمية المستدامة بالجزائر، فالقطاع غير المنظم يؤثر بشكل واضح على تقييم المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الوطني، المعدلات الحقيقية للبطالة، معدل التضخم (من خلال التأثير على مستوى الأسعار...) و هو يوفر مناخ غير مساعد لتقييم هذه المؤشرات تقييما سليما بحيث تزداد هذه المؤشرات غموضا و تعقيدا بقدر نمو هذا القطاع واستفحاله .وبرغم أن الاقتصاد غير المنظم يشمل وقائع مختلفة كثيرة، هنا كتوافق عالمي على أنّ التنمية الشاملة غير ممكنة ما لم يتم توسيع نطاق الحقوق و الفرص لتشمل العمال في الاقتصاد غير المنظم.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير المنظم، التنمية المستدامة.

Abstract: This study aims to determine the impact of the informal economy on sustainable development in Algeria, sector unregulated affect significantly the assessment of macro-economic indicators such as gross national product, real rates of unemployment, the rate of inflation (through the impact on the price level ..) It provides unhelpful climate to assess these indicators so that a proper assessment of these indicators increasingly ambiguous and complex as far as the growth of this sector. Although the informal economy includes many different facts, there is a global consensus on the overall development is not possible unless it is expanded rights and opportunities to include workers in the informal economy.

Key words: the informal economy, sustainable development.

1-تمهيد

سعت كثير من الدول بعد حصولها على استقلالها السياسي، إلى البحث عن تحقيق تطورها ونموها الاقتصادي من خلال التنمية الاقتصادية، ولكن التركيز على التنمية الاقتصادية دون التفكير في عواقبها على الجانب الاجتماعي والبيئي أدى إلى حدوث كثير من الأزمات الاجتماعية والبيئية، فتغير المفهوم من التنمية الاقتصادية إلى مفهوم أوسع تمثل في التنمية المستدامة، الذي يجمع بين بعدين أساسين هما التنمية كعملية للتغيير والاستدامة كبعد زمني، إذ أصبحت التنمية تركز على الجانب البشري على أساس أن الإنسان هو هدف عملية التنمية وأداتها في الوقت نفسه، ولقد ظهر الاقتصاد غير المنظم في الجزائر بصفة مُذهلة، إلى أن التصق كعنصر يكاد يكون هاما في المشهد الاقتصادي والاجتماعي، وهذا تحت التأثير المتراكم لعوامل داخلية رهيبة وعولمة مفروضة بسبب عدم التحضير الملائم لانعكاساتها على بلدنا.ومن هذا الباب تظهر أهمية بحثنا والمتمثلة في أهمية

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

تجاوز آفة الاقتصاد غير المنظم في تحقيق التنمية المستديمة المنشودة،.و بناءا على ما سبق، نحاول من خلال هذه الدراسة أن نجيب على الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يمكن للاقتصاد غير منظم أن يثبّط سياسة التنمية المستديمة في الجزائر؟

ومن هذه الإشكالية يمكن اشتقاق إشكاليات جزئية وهي:

- ماهي أهم التصورات المعطاة للاقتصاد غير المنظم؟
- ماهي الأطراف الفاعلة الظاهر والخفية الممارسة والمغذية لاقتصاد غير المنظم؟
- إلى أي مدى يمكن للتنمية المستديمة كمفهوم جديد أن يحقق قيمة مضافة للمجتمع ميدانيا؟ وما أثر الاقتصاد غير المنظم على التنمية المستدامة في الجزائر؟

أهداف البحث: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم التنمية المستدامة.
- إلقاء الضوء على مفهوم الاقتصاد غير المنظم وعلى مراحل انتشاره والعوامل المساعدة على استفحاله.
- تحديد آثارا الاقتصاد غير المنظم على مسار التنمية في الجزائر.
- تقديم بعض التوصيات على ضوء نتائج الدراسة بما يساعد على إيجاد حلول لتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

2.ماهية التنمية المستدامة

تشكلالتنميةالمستدامةأداةمهمةلمواجهةمختلفالتحدياتالمتنامية لأفرادالمجتمع، إن مفهوم التنمية المستديمة يتعدى مجرد التوفيق بين البيئة والتنمية، فالتنمية المستديمة بالمعنى الواسع للكلمة تمثل عدة أبعاد مترابطة وهي الأبعاد: الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية، والثقافية، فلكي تستديم التنمية يتعين أن يكون هناك توازن وتفاعل متبادل بين هذه الأبعاد.

2-1- تطور مفهوم التنمية المستدامة

لقد مر مفهوم التنمية المستدامة بأربعة مراحل متزامنة انتهت ببلورة التعاريف التي تتداولها الكتب حاليا، وهذه المراحل هي:

الجدول 01: تطور مفهوم التنمية المستدامة

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	الهدف
1	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية ح.ع. II – منتصف الستينات من القرن 20	اهتمام كبير ورئيسي بالجوانب الاقتصادية. اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية. إهمال الجوانب البيئية.	خلق الثروة من اجل الثروة.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

2	النمو الاقتصادي + التوزيع العادل	منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن 20.	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية. اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية.	خلق الثروة من أجل المجتمع.
3	التنمية الشاملة: الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن 20.	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. اهتمام متوسط بالجوانب البيئية.	التركيز على مفهوم التنمية البشرية التي تقوم على مراعاة حقوق الأفراد، والجوانب الإنسانية.
4	التنمية المستدامة للاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	النصف الثاني من ثمانينات القرن 20 وحتى وقتنا الحالي.	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. – اهتمام كبير بالجوانب الثقافية والروحية.	التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ظل مبادئ الحكم الراشد.

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط. التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 35.

2-2-.تعريف التنمية المستدامة

برز مفهوم التنمية المستدامة خلال مؤتمر استكهولم حول البيئة الإنسانية سنة 1972 الذي ناقش للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقاتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم. حيث تم من خلاله الإعلان عن أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة. وتم خلال عقد السبعينات تنظيم سلسلة من الندوات المنبثقة عن المؤتمر والتي كانت تتوصل باستمرار إلى قناعة بأن: "التنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن الفصل بين أهدافهما، ذلك أنه إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان، فإن التنمية هي سعي الإنسان إلى تطوير ظروفه الطبيعية والحياتية عمومًا".

ولقد حضي مفهوم التنمية المستدامة باهتمام علمي وفكري، حيث برز هذا الاهتمام في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي صدر عام 1981 وعمومًا فلقد أصبحت التنمية المستدامة الآن واسعة التداول ومتعددة الاستخدامات ومتنوعة المعاني، وذلك تبعا للعنصر المهم والأهم في تحديد مفهومها فهناك من يركز على:عنصر البيئة.عنصر الموارد الطبيعية وكيفية إدارتها وتعظيم الفائدة من استخدامه .التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة.يتضح مما سبق أن عنصر الوقت والمستقبل هو أهم ما يميز التنمية المستدامة بعكس المفاهيم التنموية السابقة، والتي تتجاهل البعد المستقبلي وتتغاضي عن احتياجات الأجيال القادمة، وتبرر ذلك بأن الأجيال القادمة سوف تتولى تدبير أمورها بنفسها، كما يتدبر الجيل الحالي شؤونه.وتم في مؤتمر الأمم

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

المتحدة للبيئة والتنميةالذيانعقدفي ريوديجانيروبالبرازيل،في 14جوان1992،الإعلان عن سلسلة من المبادئ بشأن الإدارة القابلة للاستمرار اقتصاديا، وهذا البرنامج يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى المستويات على التعاون في مجال التنمية والبيئة، والذي سيتم ضمن الاحترام الصارم لجميع المبادئ المنصوص عليها في الإعلان،ويقع تنفيذ هذا البرنامج على عاتق الحكومات،والتعاون الدولي مدعو لدعم إكمال الجهود الوطنية،ولأجل القيام بذلك،طلب من الدول ومن مؤسسات منظمة الأمم المتحدة وضع سياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج. ويمكن إعطاء جملة من التعريفات للتنمية المستدامة تتمثل فيما يلي

- ✓ التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
- ✓ التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.
- ✓ التنمية المستدامة التي لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص الرأسمال البشري والطبيعي والبيئي على الصعيدين المحلي والعالمي.
- ✓ التنمية المستدامة هي التنمية التي تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث من حجم النفايات والمخلفات، وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة، وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والموارد الحيوية الأخرى.

2-3-.أبعاد التنمية المستدامة

تتمثل فيما يلي:

- **البعد الاقتصادي**: تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل:التعليم والمسكن والملبس والنقل والطعام والصحة.
- **البعد البيئي**: يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف.

البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن على أن الإنسان يمثل جوهر التنمية، وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات.

2-4-. خصائص التنمية المستدامة

وتوجد عدة خصائص للتنمية المستدامة والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ **الاستمرارية**:بحيث يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه ، حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد. وتنظيم استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وكذلك القابلة للنفاذ بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة.
- ✓ **تحقيق التوازن البيئي**:وذلك من خلال المحافظة على البيئة بما يضمن حياة طبيعية وسليمة وضمان إنتاج الثروات المتجددة ومع عدم استنزاف الثروات غير المتجددة.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

وعليه فان التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية والتي تتخذ من التوازن البيئي محور ضابط لها،بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها.

2-5- **مبادئ التنمية المستدامة:** تتمثل مبادئها فيما يلي:

❖ **مبادئ الوقاية و الحذر في المنع:** من المبادئ الرئيسية للتقدم و التطور هو بدون شك الحذر و الوقاية و في حالة الخسارة العويصة أو التي لا يمكن تعويضها، ومن الجهة الأخرى لهذه السياسة فإن مبدأ التحسين المستمر يعتمد على التدرج المرحلي بمعنى أنه يمكن تصحيح الأخطاء مباشرة بعد وقوعها حتى لا يكون هناك تراكما لخسائر.

❖ **مبدأ ملوث معاقب** :و هذا يمس مسؤولية الشخص المتسبب في تدهور المحيط فبالتالي يجب عليه أن يصلحا لخسائر التي تسبب فيها، و الدفع النقدي مقابل ماسببه من عطب أو إضرار.

❖ **مبدأ المشاركة**: هذا المبدأ لايعني فقط الاتصال بهيئة خاصة، بل يجب تنظيم مشاركة حقيقة للمواطنين الذين يأخذون قرارات موحدة في هذا الشأن.

❖ **مبدأ العقلانية** :الأخذ بعين الاعتبار كل الخصائص الاجتماعية الممكنة لاتخاذ القرارات و لكي نضمن تطورا دائما يجب تحديد الأهداف التي يجب بلوغها.

❖ **مبدأ الانخراط** :الانخراط اقتصاديا و اجتماعيا...الخ في سيرورة حماية المحيط و تطويره.

❖ **مبدأ التضامن** :المحافظة على المصادر الطبيعية منا جل الأجيال القادمة.

❖ **مبدأ حرية أجيال المستقبل** :يجب أن يترك هامش للمستقبل ويتضح الآن أنه لا يمكن فصل المشاكل عن بعضها البعض كي نتمكن من حلها بل يكون ذلك بالتحكم في الصعوبات المتعددة، و لذا فإن التطور الحضري الدائم هو عبارة عن سياق بدلا من أن نقول عنه غاية، فلهذا إن مبادئ التطور الدائم لا تتمثل في حلول جاهزة للاستعمال بل يتطلب ذلك إطارات مؤهلة للتسييرالحضري.

2-6. أهداف الألفية وأهداف التنمية المستدامة

عند التدقيق في مفهوم التنمية المستدامة ومتابعة ما نشر عنه من برامج وسياسات يمكن تحديد الأهداف المرجوة من هذه التنمية فيما يلي:

➢ أنها تساهم في وضع الاستراتيجيات التنموية براية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا؛ إنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية، الاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة؛

➢ تهدف إلى توحيد الجهود بين القطاعات العامة والخاصة، لتحقيق الأهداف والبرامج التي تساهم في تلبية حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية؛

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

- تهدف إلى إحداث التغيير الفكري والسلوكي والمؤسسي الذي يتطلبه وضع السياسات والبرامج التنموية، وتنفيذها بكفاءة وفعالية؛
- وعلى نطاق الممارسة الميدانية، فالتنمية المستدامة تنشط فرص الشراكة والمشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتساهم في تفعيل التعليم والتدريب لتحفيز الإبداع والبحث عن أساليب تفكير جديدة.

3. الإطار المفاهيمي للاقتصاد غير المنظم

3-1-.مفهوم الاقتصاد غير المنظم

يعود التعريف الأول للاقتصاد غير المنظم الذي قبله مكتب العمل الدولي ودعمته منظمة العمل الدولية، إلى سنة 1972، وقد تمت صيغته على أساس نتائج تحقيق أُنجز في كينيا استنادا إلى معايير كان قد حددها سنة 1971 – كيث هارات – (خبير مستقل).

ويعتبر كل نشاط خفي إذا توفرت فيه على الأقل المعايير السبعة الآتية:

1) سهولة دول السوق؛
2) استعمال الموارد المحلية؛
3) الملكية العائلية للمؤسسة؛
4) نشاطات على نطاق صغير؛
5) التكنولوجيا ذات الكثافة العليا في العمل؛
6) التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي؛
7) أسواق ذات المنافسة غير المنظمة.

الجدول رقم (02): الفرق بين الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد المنظم.

الأهداف الرئيسية للقطاع المنظم(الرسمي)	الأهداف الرئيسية للقطاع غير المنظم (الخفي)
– تحقيق أقصى حد من الربح في السوق	– تحقيق مدا خيل في السوق
– دخول مقنن، وجود نقابات	– سهولة الدخول، عدم احترام القواعد
– تطبيق تشريع العمل	– انعدام تشريع العمل
– الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية	– التميل الذاتي
– دفع الرسوم والضرائب	– عدم دفع أي رسوم أو ضرائب
– أُجور وعقود العمل	– التشغيل الذاتي، الأُجرة على الوحدة المنتجة
* **تنظيم السوق:**	* **تنظيم السوق:**
–حواجز عند الدخول	– غياب الحواجز عند الدخول
– علامات مسجلة، منتجات معيارية	– منتوجات مقلدة
– أسواق محمية (الحصص، الرخص، الرسوم)	– أسواق غير محمية
* **التكنولوجيا:**	* **التكنولوجيا:**
	– تقليدية، مكيفة، مُنشأة

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

–عصرية ومستوردة –الاستعمال المكثف لرأس المال – إنتاج واسع النطاق	– الاستعمال المكثف للعمل – وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة

المصدر: محمد كنفوش، **الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة سعد دحلب، 2005/2004، ص07.

3-2-.الأشكال الرئيسية للاقتصاد غير المنظم

يكاد الاقتصاد غير المنظم يغطي كل مجالات النشاط الإنتاجي والخدمي والتجاري في البلدان النامية وعلى وجه الخصوص في الجزائر. وتتمثل الأشكال الاقتصاد غير المنظم فيما يلي:

3-2-1-.**النشاط غير الرسمي**: حسب مكتب العمل الدولي يعد النشاط غير رسمي، نشاطا غير فلاحيا، ويتميز بمعيار أو عدة معايير من المعايير التالية:

- نشاط غير مسجل في صندوق الضمان الاجتماعي ولدى مصالح الضرائب وفي الإدارة العامة ولدى مصالح الإحصاء.
- نشاطات تمارس بدون سجل تجاري.
- نشاطات رئيسية أو ثانوية غير مصرح بها.
- نشاطات غير قانونية.
- نشاطات محظورة.
- نشاطات متنقلة غير مرخص بها.

3-2-2.**المؤسسة غير الشرعية (غير الرسمية)**: هي وحدة لإنتاج السلع والخدمات التجارية، وتتميز بصغر حجمها وعدم احترام القوانين والتنظيمات ذات الصلة بإنشائها وتشغيلها واستغلالها ويتعلق الأمر بالمؤسسات التالية:

- عائلية: تمويل ذاتي واستعمال مساعدات عائلية.
- متنقلة.
- محدودة الإنتاج.
- لا تستجيب لمعايير العمل في مجال النظافة والأمن ولها نمط تسييري تقليدي وقديم.
- تتزود بالمواد الأولية والقروض من السوق الموازية.

3-2-3.**الإنتاج غير الشرعي (غير الرسمي)**: وهو إنتاج سلع وخدمات تتميز بغياب معايير الإنتاج والأمن ورداءة النوعية وسعرها تنافسي في السوق وتخصيص الإنتاج للاستهلاك الخاص وللسوق.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

3-2-4.**العامل غير الشرعي**: وهو عامل دائم ومؤقت لا يستفيد من تشريع العمل ونتيجة لذلك لا يستفيد من الحماية وقد يكون هذا العامل:

- عامل بالمنزل ينجز أعمالا يتقاضى عنها أجرا وغير مصرح بها.
- كل عامل يمارس نشاطا شرعيا غير مصرح به.

إذن مما سبق يمكننا القول أن أهم النشاطات المدعمة للاقتصاد غير المنظم هي: إنتاج السلع والخدمات التي يمنع القانون بيعها وتوزيعها أو حيازتها وكل النشاطات الإنتاجية المشروعة وأصبحت غير مشروعة ابتداء من الوقت الذي أصبحت فيه من قبل منتجين غير مرخص لهم.

.3-3.مراحل انتشار الاقتصاد غير المنظم في الجزائر والعوامل المساعدة على استفحاله

يرتبط ظهور الاقتصاد الخفي وانتشاره بالظروف التاريخية والعوامل غير الملائمة الخاصة بالأزمات و الاختلالات الاقتصادية الخاصة بكل بلد، سواء في البلدان النامية أو في البلدان المتقدمة.

أولا: مراحل انتشار الاقتصاد غير المنظم في الجزائر: إن خبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فيقسمون تطور الاقتصاد غير المنظم (الخفي) في الجزائر إلى ثلاث مراحل:

• **المرحلة الأولى: 1962 – 1989**: شهدت هذه المرحلة ازدهارا في مجال توفير مناصب الشغل وذلك بفضل الاستثمارات الضخمة، لاسيما تلك التي خصصت لقطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية، وسمحت هذه الحركية الاقتصادية بتخفيض نسبة البطالة بشكل معتبر، إلاّ أن بروز الاقتصاد الخفي كان قويا وهذا نتيجة لجمود الاقتصاد مع تقويم مفرطا لسعر صرف الدينار مما ولّد نقصا في المواد الاستهلاكية وظهور ممارسات سلبية، مثل: " الطرابندو" و"تجارة الحقيبة" وكذا "البيع تحت الطاولة" و"البيع المشروط"

• **المرحلة الثانية: 1990-1997**: وتميزت هذه المرحلة منذ سنة 1986 بأزمة مالية واضطرابات سياسية واقتصادية إلى جانب تطبيق ثلاثة برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي في 89-91-94 والتي أفضت إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية سنة 1994.وتم تطبيق برنامج تعديل هيكلي تطبيقا لوصفات صندوق النقد الدولي.

• **المرحلة الثالثة: 1998-2003**: وتميزت هذه المرحلة باستقرار الاقتصاد الكلي باسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية وتم تحقيق هذه التوازنات بفضل النتائج المحققة من خلال برنامج الاستقرار والنمو الكبير لحجم الصادرات من المحروقات، بالإضافة إلى تخلي الدولة عن دعم النفقات الاجتماعية مما أدي إلى انتشار الأمراض و الانتحارات كنتيجة لذلك.

ثانيا: العوامل المساعدة على استفحال الاقتصاد غير منظم في الجزائر:

هناك عوامل عديدة تضافرت لتسجيل معدلات البطالة منها:

- النمو الديمغرافي والذي ولد ارتفاعا ملحوظا في عدد العاملين؛
- التراجع الشديد في عدد العاملين بالقطاع الفلاحي نظرا للتحديث السريع للاقتصاد؛

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

- الزيادة على الإقبال على العمل غير الشرعي الشيء الذي أدى إلى كبر حجمه؛
- الجمود الشديد في سوق العمل بالإضافة إلى دخول المرأة إلى سوق العمل.

أما المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإنه يدرج أهم العوامل المساعدة عل تطور الاقتصاد غير المنظم فيما يلي:

- **فئة المتسربون من المدارس وغير المتمدرسين:**
- **خريجو المعاهد والجامعات:**
- **البطالة:** تشكل البطالة أهم أسباب فقر السكان وبصفة بلازمية مصدرا حقيقيا للتشغيل غير الشرعي.

نعرض الشكل البياني رقم (01) و الذي يوضح معدلات النشاط ؛التشغيل و البطالة

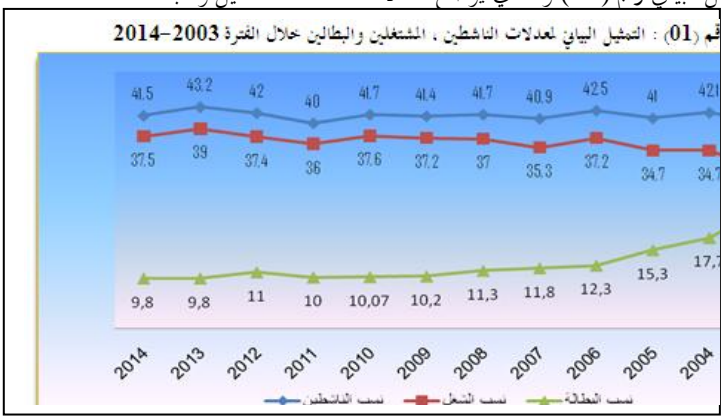

(01) : التمثيل البياني لمعدلات الناشطين ، المشتغلين والبطالين خلال الفترة 2003-2014

المصدر : مصطفى طويطي، **استراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات**

من خلال تحليل المعطيات المعبر عنها بالمنحنيات البيانية لمختلف مؤشرات سوق العمل،

نلاحظ تذبذبا في معدلات النشاط خلال الفترة 2003- 2014 وذلك نتيجة التغير في النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر على مدى نفس الحقبة الزمنية، إذ سجلت زيادة في عدد اليد العاملة الناشطة والتي وصلت إلى 11.716 ألف شخص مع نهاية النصف الأول لعام 2014،كما نلاحظ تذبذبا موازي في معدلات التشغيل لنفس الفترة، وذلك راجع إن الفارق يكمن في حجم الأفراد العاطلين عن العمل، حيث بلغ معدل النشاط و التشغيل أعلى مستوى لهما سنة 2013 إذ قدرت نسبة الناشطين 43,2%وبنسبة أسفل منه بالنسبة لمعدل الشغل و المقدر بـ 39%.

وفيما يلي الجدول رقم (03) الذي يشمل أهم المؤشرات المعبرة عن وضيعة القوى العاملة و العاطلة حسب تصنيف الجنس وذلك خلال النصف الأول لعام 2014.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

الجدول رقم 03: مؤشرات النشاط الاقتصادي؛ التشغيل والبطالة لسنة 2014 الوحدة بالآلاف

المؤشرات	الذكور		الإناث		المجموع
	العدد	%	العدد	%	
إجمالي السكان الناشطين (القوى العاملة)	9.428	80,5	2.288	19,5	11.716
إجمالي السكان المشتغلين (العاملين)	8.604	81,4	1.962	18,6	10.566
عدد البطالين	824	71,7	326	28,3	1.151
نسبة التشغيل	%60,5		%14,0		%37,5
نسبة البطالة	%8,8		%14,2		%9,8
نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين(15سنة فأكثر)	%66,3		%16,3		%41,5

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: **الديوان الوطني للإحصائيات في معطيات إحصائية رقم 671.**

يوضح الجدول رقم (03)، أهم المؤشرات الرئيسية المتعلقة بسوق العمل وذلك بالاعتماد على التقرير رقم 671 المعد من طرف الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري للنصف الأول من سنة 2014 وذلك سعيا للإلمام بالتغيرات الفصلية التي يمكن أن يشهدها سوق العمل بالجزائر، حيث يمكن قياس الشغل والبطالة كما يسمح بالتحصل سنويا على وضعية سوق العمل في زمن محدد كحجم العمالة، حجم البطالة، معدل البطالة، خصائص المشتغلين، البطالين والتي تعتمد أساسا على مبدأ السكان الناشطين فعليا.

أما من حيث المستوى التعليمي فنجد أن أصحاب الشهادات والجامعيين هم الفئة الأكثر عرضة للبطالة، حيث يأتي الجامعيين في المرتبة الأولى ثم المتخرجون من مراكز التكوين المهني وهو ما يتضمنه الجدول رقم (04).

الجدول رقم 04: مؤشرات القوى العاملة حسب المؤهلات و الشهادات المحصل عليها 2014.

	الناشطين إقتصاديا %	المشتغلين%	البطالين%
بدون شهادة	34,0	31,1	8,5
حاملي شهادات مراكز التكوين المهني	69,6	61,3	11,9
حاملي الشهادات الجامعية	76,8	66,9	13,0
المؤشر الإجمالي	**41,5**	**37,5**	**9,8**

المصدر: مصطفى طويطي، **المرجع سبق ذكره**، ص20.

يظهر الجدول مدى ارتفاع نسبة الناشطين الاقتصاديين دوي الشهادات الجامعية الأمر الذي انعكس سلبا في زيادة معدل البطالة لنفس الفئة حيث بلغت 13% من النسبة الإجمالي لمعدل البطالة

4-.أثار الاقتصاد غير المنظم على أبعاد التخطيط للتنمية المستدامة :فيما يلي توضيح لهذه الآثار:

4-1-.آثار الاقتصاد غير المنظم على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

يظهر تأثير الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من ناحيتين، ناحية الاقتصاد الجزئي، يتجلى هذا الأثر في صورة التوزيع غير العادل للدخول، وسوء تخصيص الموارد، أما من ناحية الاقتصاد الكلي فيظهر الأثر في فقدان حصيلة الضرائب وفشل سياسات الاقتصاد الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تشوه الأسعار و تشوه معدل البطالة، و نمو الأسعار، و الأثر على النمو الاقتصادي، و السياسات النقدية

4-2-.آثار الاقتصاد غير المنظم على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

تتعدد الآثار التي يحدثها الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة،حيث أن تعداد السكان في الجزائر حسب آخر منشور حول الديموغرافيا في الجزائر لسنة 2014 قد تجاوز عتبة 39.5 مليون نسمة بداية 2015 فيما يتوقع أن يتجاوز 40 مليون نسمة بداية 2016 وأن عدد الولادات فاق 01 مليون ولادة خلال 2014.وتتجلى صور هذا التأثير من ناحية الضمان الاجتماعي، و ظروف الصحة و السلامة المنعدمة في الاقتصاد غير ة الرسمي، حيث يتعرض العمال في الاقتصاد غير الرسمي في أغلب الأوقات لبيئات عمل

4-3-.آثار الاقتصاد غير المنظم على البعد البيئي للتنمية المستدامة

تتعدد الآثار التي يسببها الاقتصاد غير الرسمي على البيئة و على استراتيجيات الإدارة البيئية لأجل التنمية المستدامة. و تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الإدارة البيئية من منظور زمني يظهر في شقين، في الأخطار البيئية المتعلقة بمصايد الأسماك التي تظهر في المدى المتوسط (خطر الصيد غير الرسمي عل تراجع الرصيد السمكي، تأثير طرق الصيد غير الرسمية على الأمن الغذائي) والأخطار البيئية التي تظهر و تؤثر على الغابات و الأراضي و التي تظهر تبعاتها في المدى الطويل (قطعا لأخشاب، إزالة الأحراج وفلاح والكفاف و الرعاة).

4-4-. إجراءات الجزائر لمكافحة ظاهرة الاقتصاد غير المنظم

تمثلت هذه الإجراءات فيما يلي

- إنعاش الأداة الوطنية للإنتاج وتشجيع الاستثمارات المنتجة وترقية التشغيل قصد مكافحة مختلف أشكال الغش والمساس بالاقتصاد الوطني.
- وبالنسبة لقطاع التجارة خصصت الحكومة 4 ملايير دينار جزائري لإنجاز و تهيئة الأسواق الجزائرية وتبني مخطط إضافي لإنجاز الأسواق المغطاة التي بلغ تمويلها 10 ملايير دينار جزائري.
- إعفاء –بصفة مؤقتة–التجار الجدد في المواقع المهيئة من طرف الجماعات من الضرائب.
- وقد أدرج قانون المالية التكميلي لسنة 2015 أحكاما موجهة لتطهير الاقتصاد من النشاطات غير القانونية

5-الخاتمة :إن القضاء على الاقتصاد غير الرسمي مسألة شبه مستحيلة، ففي جميع الدول المتقدمة والنامية سوف يتعايش الاقتصاد غير الرسمي جنبا إلى جنب مع الاقتصاد غير الرسمي.فالاقتصاد غير الرسمي يلعب دورا هاما في تحسين ظروف معيشة كثير من الفئات الفقيرة، صحيح أنه لا يقدم حلولا جذرية للخروج من الفقر و

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

البطالة إلا أنه من دون أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، سبل توفير الحد الأدنى من العيش الكريم تصبح أكثر صعوبة لا وبل مستحيلة. ،وبالشكل الذي يقلل من الآثار السلبية للاقتصاد الرسمي إلى أدنى مستوى ممكن.

التوصيات والاقتراحات

- منح التسهيلات المادية والمعنوية للشباب الذين يريدون الاستثمار في الزراعة خاصة في الجنوب الجزائري، بالإضافة إلى تكثيف الاستثمارات في المنشئات القاعدية، وكذا المشاريع البيئية على غرار مشروع السد الأخضر في السبعينات.
- يجبمعالجةالاعتباراتالاجتماعيةالتيتكمنوراءكثيرمننظمسوقالعملمنخلالشبكةأكثرفعاليةللأمانالاجتماعيللعاطلينعل بالعمل،والأمنالاقتصادي،الأمنالاجتماعيالأمنالبيئي،الأمنالسياسي.
- يستوجب على الدولة أن تتبع سياسة تنموية مبنية على أسس متينة والتي تؤدي إلى زيادة الطلب على العمل والعمل على رفع الإنتاجية، ووقف استنزاف ثروات الأمة بطرق مشبوهة حفاظا عليها، وضمانا للأجيال اللاحقة.
- إعادة إصلاح النظام الضريبي.
- تشديد المراقبة والحراسة على الشريط الحدودي.
- تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية لتسيير القطاعين العام والخاص.
- وفيما يخص محاربة الغش الاجتماعي ينبغي أن يكون كل عامل منخرطا في صندوق الضمان الاجتماعي، سواء كان أجيرا أو شبيها بالأجير أو يعمل لحسابه الخاص.

المراجع:

- عبد الحميد طلعت اسعد ، التسويق الفعال كيف تواجه تحديات القرن 21 ، مكتبات مؤسسة الأهرام ، مصر ، 2002 ، ص95 .
- [1]أحمد شاكر العسكري ، التسويق مدخل استراتيجي ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000 ، ص74 .
- [1]Demeure Claude , Marketing , Edition Dalloz , 3éme édition ,Paris 2001 , P35
- [1].ماهر العجي ، سلوك المستهلك كيف تكسب الزبون ، دار الرضا للنشر ، مصر ، 2000 ، ص56 .
- [1]إبراهيم عبيدات ، سلوك المستهلك مدخل إستراتيجي ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2000 ، ص216 .
- [1]Schiffman, leon. G ;Kanuk, Leslie Lazer , Consumer Behavior , Eighth Edition , Prentice-Hall, Upper Saddle River..New Jersey. USA ,2004 , p253.
- [1]العزاوي محمد عبد الوهاب ، الانتاج و إدارة العمليات منهج كمي تحليلي ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006 ، ص157